بسم الله الرحمن الرحيم

كيف يشعر المواطن المصرى بثمار الإصلاح الإقتصادى ؟

أ.د/يمن الحماقى

أستاذ الإقتصاد – جامعة عين شمس

فى إطار الإحتفال بثورة 30 يونيو وما تبعها من تحول كبير فى الأداء الإقتصادى المصرى ، شهدت مصر جهوداً ملموسة فى التغيير من خلال تبنى المشروعات القومية الكبرى والتى نقلت فرص التنمية إلى آفاق أرحب لتشمل سيناء ومواردها والعاصمة الإدارية الجديدة ، فضلاً عن إستغلال الساحل الشمالى وإنشاء مدينة العلمين الجديدة والتحول غير المسبوق للأهتمام بالصعيد كبنية أساسية وزيادة فرص الإستثمار وحوافزه.

ورغم أن أزمة كورونا إنعكست سلبياً على فرص إستفادة المواطن المصرى من ثمار الإصلاح ،إلا أن الأمر يتطلب تحليل الوضع العام من حيث تقييم إلى أى مدى أسهمت كل الجهود فى تحسين وضع المواطن المصرى ، وما هى أولويات التحرك لتحقيق هذا الهدف فى ظل أزمة كورونا .

لقد أسفرت جهود الإصلاح الإقتصادى قبل أزمة كورونا عن مؤشرات إقتصادية إيجابية تمثلت فى إرتفاع معدل النمو الإقتصادى إلى 5.6% وكذلك إنخفاض معدلات البطالة والتضخم وتحسن فى أداء الجنيه المصرى بالنسبة للدولار، والأكثر أهمية فتح فرص هائلة للإستثمارات ذات الجدوى الإقتصادية فى كل ربوع مصر وما يحمله ذلك من إمكانيات واعدة لتوفير فرص عمل للشباب وتحسين نوعية الحياه للمواطن المصرى وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل عن طريق مكافحة الفقر،وقد كان التساؤل المطروح دائماً قبل أزمة كورونا : هل شعر المواطن المصرى بأثار الإصلاح كما نتمنى وبما يتفق مع الجهد الكبير والإنفاق الذى تم؟

وقد إزدادت أهمية طرح هذا التساؤل بعد أزمة كورونا نظراً للتداعيات السلبية لهذه الأزمة على البطالة وإحتمال إرتفاع معدلات الفقر ، وهو ما يجب أن يدعونا إلى الإهتمام بتحديد أولويات التوجه بعد الأزمة لتأمين أثار الإصلاح على المواطن المصرى بما يكفل مواجهة أثار كورونا السلبية مع التركيز على الا يتضرر المواطن المصرى المنخفض الدخل. والواقع أن تحقيق ذلك إنما يتطلب التركيز على الأولويات الآتية :

<u>أولا:</u> إعادة هيكلة الإستثمارات الكلية بزيادة نصيب كل من قطاعات الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات، حيث بلغت مساهمة هذه القطاعات فى الإستثمارات على التوالى فى العام المالى (2018-2019) 12% ،5% مقابل توجه أعلى نسبة من الإستثمارات للمشروعات المركزية والبترول والغاز ، ويعكس هذا تراجعاً فى الإستثمارات الموجهه للقطاعات الأكثر تأثيراً فى خلق فرص العمل وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل ، وقد إنعكس ذلك فى تراجع معدلات النمو لهذه القطاعات فوصل معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية إلى 3% عام 2019/2018 والزراعة 3.3%. وإذا ما أضفنا للصورة مساهمة كل من قطاعى الصناعة والزراعة فى الناتج والتى وصلت فى نفس العام إلى 13% للصناعة

و 11% للزراعة. فإن هذا يوضح أهمية إعادة هيكلة الإستثمارات لصالح هذين القطاعين وما يمكن أن يترتب على ذلك من ترشيد توجيه هذه الإستثمارات داخل القطاعين من أثار إيجابية على معدلات النمو المستقبلية وفرص العمل وزيادة الصادرات ، مما يؤمن إنعكاس أثار الإصلاح الإقتصادى على المواطن المصرى ، ويتسق ذلك مع مواجهه جائحة كورونا حيث يمكن فى قطاع الصناعة التركيز على الصناعات ذات الطلب المحلى والإقليمى والدولى وعلى رأسها المستلزمات الطبية وصناعة الدواء والصناعات الغذائية وبالنسبة لقطاع الزراعة تعظيم الإستفادة من المشروعات الكبرى فى الصوب الزراعية وربط القطاع الزراعى بالصناعى لزيادة القيمة المضافة.

وفيما يتعلق بقطاع تكنولوجيا المعلومات فقد أوضحت الجائحة أهمية تطوير هذا القطاع الذى يشهد نمواً كبيراً ويتطلب المزيد من العناية لتحديث الإقتصاد المصرى ودمجه فى الإقتصاد العالمى وزيادة فرص العمل اللائقة.

<u>ثانيا:</u>أشرت فى مقالات سابقة لأهمية تنمية الموارد البشرية لتتسق مع توجه الإستثمارات. فعلى الرغم من الجهود التى تتم على مستوى وزارة القوى العاملة فى مجال التدريب للتشغيل وكذلك بعض المبادرات الفردية مثل مشروع مبارك كول،إلا أنه لا توجد حتى الان أى رؤية إستراتيجية للدولة فى مجال تنمية الموارد البشرية تواجه التحديات المرتبطة بإرتفاع معدلات التسرب من المدارس الحكومية خاصة المرحلة الإعدادية ، وكذلك خريجى التعليم الغنى بمستويات مهارية منخفضة والأعداد الكبيرة من البطالة من خريجى الكليات النظرية ، ويتطلب الأمر التعاون بين الحكومة والجمعيات الأهلية والجامعات والمدارس الفنية لمواجهه هذا التحدى الكبير والذى يعتبر إستهدافه مسألة أمن قومى لإنتشار المخدرات والعنف فى هذه الفئة العمرية.

ويتطلب الأمر إدماج المرأة فى إستراتيجية التدريب للتشغيل ويكتسب هذا الإدماج أهمية كبيرة إذا راجعنا إنخفاض المشاركة الإقتصادية للمرأة المصرية وفقاً للإحصاءات من الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء. ويعتبر التمكين الإقتصادى للمرأة والفقراء من أهم الإستراتيجيات التى أثبتت تجارب الدول الناجحة فى هذا المجال أهميتها ليس فقط فى مكافحة الفقر ولكن فى تحويل الفقراء من طاقة إستهلاكية إلى طاقة إنتاجية وزيادة دخولهم للإنضمام إلى الطلب الفعال المحرك للإقتصاد ، ومن هنا فإن وجود إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية إنما تعتبر دعامة أساسية لإستفادة المواطن المصرى من ثمار الإصلاح الإقتصادى.

<u>ثالثاً:</u> لا بد من الإهتمام بظاهرة تراجع الإستثمارات الخاصة ، فقد تراجعت من 484 مليار جنيه عام 2019/2018 إلى 305.6 عام 2020/2019 ثم إلى 1450 مليار جنيه عام 2021/2020 ، وذلك على الرغم من تحسن مناخ الإستثمار وفقاً لمؤشرى التنافسية ومناخ الأعمال ، وإذا أضفنا لذلك إنخفاض عدد المستثمرين الجدد رغم مبادرة الرئيس السيسى ل 200 مليار جنيه للمشروعات الصغيرة ، ويعنى ذلك أهمية إهتمام الدولة بمتابعة أداء الإستثمار الخاص بكافة أبعاده المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وتعظيم تجربة الحاضنات لزيادة عدد المستثمرين الصغار خاصة فى مجال تعميق التصنيع المحلى . أن العديد من الدراسات الميدانية التى قمنا بها سواء فى مجال الجامعة أو غيرها إنما تشير إلى قصور فى التنسيق والتكامل بين الأجهزة لتحقيق هذا الهدف وهو ما يتطلب الإهتمام والرعاية. أن مصر مؤهلة رغم جائحة كورونا – وبعد إنجازات عظيمة فى مجال المشروعات القومية

الكبرى بأن تحتل مكانة مميزة بمشيئة الله فى الإقتصاد العالمى ، ويتطلب الأمر فى هذه المرحلة التركيز على الأولويات الثلاث مع المتابعة المستمرة للتنفيذ حتى نحقق ما نتمناه لمصرنا العالية.